مجلة الإحياء، المجلد 25، العدد: 37، جويلية 2025، ص - ص: 331-344
الترقيم الدولي: 1112-4350 الترقيم الدولي الإلكتروني: 2588-2406

مصطلح المفرد في أبواب النحو العربي

The Term of Al-mofrad (Singular term) in Arabic grammar Chapters

د/ عائشة حسن محمد حمد
Aisha Hassan Mohammed Hamad
جامعة إفريقيا العالمية ـ الخرطوم ـ السودان
Aishahassanumghufran@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2025/05/15 تاريخ القبول: 2025/07/02

الملخص:
هدفت الدراسة إلى الكشف عن ظاهرة الاشتراك اللفظيّ في المصطلح النحويّ، واتخذت (المفرد) أنموذجاً؛ لأنّ اللّغة العربيّة من اللغات التي برزت فيها هذه الظّاهرة؛ ولتحقيق هذا الهدف أُستخدم المنهج الوصفيّ الاستقرائيّ، الذي يقوم على تتبّع الظاهرة للوصول إلى النتائج. اشتملت الورقة على ثلاثة محاور، تناول المحور الأوّل توضيح مفهوم الاشتراك اللّفظيّ في المصطلح النّحويّ، والمحور الثّاني تناول مفهوم مصطلح (المفرد) عند اللّغويين والنّحويين، بينما تناول المحور الثالث تتبُّع مصطلح (المفرد) في أبواب النّحو العربيّ، وتوضيح المعنى المقصود منه في كل باب.

ومن أهم النتائج التي توصّلت إليها هذه الدراسة: أنّ ظاهرة الاشتراك اللفظيّ موجودة في المصطلح النّحويّ؛ إذ يحمل المصطلح الواحد دلالات متباينة؛ وهو آتٍ من طبيعة اللغة العربية التي تتميز بالاشتراك، أنّ مصطلح (المفرد) كواحدٍ من المصطلحات التي وقع فيها الاشتراك، لا يُعدُّ مشكلاً وإن كان مشتركاً بين عدة دلالات؛ فللسّياق أثرٌ بالغٌ في تحديد دلالة المصطلح المشترك، وصرف ما يُدّعى من التباسٍ، أو إبهامٍ، أو غموضٍ.
الكلمات المفتاحية: مصطلح؛ المفرد؛ أبواب؛ النحو؛ العربي.

Abstract
This study aimed to investigate the phenomenon of verbal polysemy in grammatical terminology, taking the term “al-mufrad” (the singular) as a model, since the Arabic language is one of the languages in which this phenomenon is prominent. To achieve this goal, the descriptive-inductive method was used, which is based on tracking the phenomenon to reach conclusions. The paper included three axes: The first axis clarified the concept of verbal polysemy in grammatical terminology; the second axis discussed the concept of the term “al-mufrad” (singular) according to linguists and grammarians; while the third axis traced the term “al-mufrad” across various chapters of Arabic grammar, clarifying its intended meaning in each context.

Among the most important findings of the study: The phenomenon of verbal polysemy exists in grammatical terminology, as a single term can carry multiple meanings. This stems from the nature of the Arabic language, which is characterized by polysemy. The term “al-mufrad” is one of the terms that exhibits this phenomenon. However, despite its multiple

meanings, it does not pose a problem, as context plays a crucial role in determining the intended meaning of the term and in eliminating any ambiguity, vagueness, or confusion.
Keywords: Term; Al- mufrad (singular); Arabic; grammar; Chapters.

مقدّمة:

الحمدُ للهِ ربّ العالمين، والصّلاةُ والسّلامُ على أشرفِ الأنبياءِ والمرسلين، سيدِنا محمدٍ، صلّى اللهُ عليه وعلى آله وصحبهِ الطّيّبين الطّاهرين. أمّا بعدُ

فإنّ ظاهرة تعدّد دلالات المُصطلح الواحد من الظّواهر المُصطلحيّة الشّائعة في اللّغة العربيّة، ولو تصفّح القارئ كتاباً أيّ كتابٍ من كتب النحو أو الصرف أو اللّغة، لوجد بين دفتيه مصطلحاتٍ تكاثرت عليها المعاني، بل لوجد لبعض المعاني دلالات على مصطلحاتٍ أخرى، وهو ما يُسمى عند القدماء بالاشتراك اللّفظيّ.

وقد ذهب عددٌ من الباحثين المحدثين إلى أنّ تعدّد الدّلالات للمصطلح الواحد يسبب نوعاً من الغموض، والخلط، واضطراب السامع أو المتلقي في تحديد المفهوم المقصود من المصطلح المعيّن، بل ذهب الظّنّ ببعض الباحثين إلى أنّ ظاهرة الاشتراك اللّفظيّ هي عيبٌ من عيوب المصطلح ينبغي التّخلّص منها، وتساءل بعضهم عن إمكانية اقتراح مصطلحات أخرى للمعاني التي وقع فيها الاشتراك اللّفظيّ؛ لتغني عن تكرار المصطلح الواحد، وحتى لا يقع اللّبس بين هذه المعاني.

ومهما يكن من أمر، فالذي يهمُّ من هذه الظاهرة، علاقتها بالمصطلح عامة ومصطلح النحو خاصة؛ إذ إنّ النحاة استثمروا هذه الظاهرة اللّغويّة لوضع بعض مصطلحاتهم؛ فاستعملوا بعض الألفاظ للتعبير عن دلالاتٍ متعددة في مجالات مختلفة، أو على أبواب كثيرة؛ فأصبحت هذه الألفاظ تحمل أكثر من معنى، وتؤدي أكثر من وظيفة، رغم أنّ لفظها واحد، وذلك مثل: (مَنْ) التي تستعمل في اللغة العربية استفهامية، وشرطية، واسم موصول، وغير ذلك، ومثلها: (ما) التي تحمل المعاني السابقة أيضاً، ومنها: (لا) التي تستعمل حرف نفي، ونهي، وحرف جواب، وعاطفة، وزائدة، إلى غير ذلك، ولا تختلط هذه الألفاظ ؛ لتخصّص كلّ منها في باب من أبواب النحو.

وقد وقع الاختيار على مصطلح (المُفرد) بوصفه واحداً من المصطلحات التي تحمل دلالات متعدّدة، وقد ورد في أبواب كثيرة في النّحو العربيّ، فهو ما دلّ على واحدٍ أو واحدة في باب الإعراب، وهو ما ليس جملة، ولا شبه جملة في أبواب الخبر، والحال، والنعت، وهو ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف في باب النداء، وفي باب (لا) النّافية للجنس، وغير ذلك في باقي الأبواب .

والهدف من ذلك الكشف عن ظاهرة الاشتراك اللفظيّ في المصطلح النحويّ من خلال مصطلح (المفرد) ؛ ولتحقيق هذا الهدف أُستخدم المنهج الوصفيّ الاستقرائيّ، الذي يقوم على تتبّع الظاهرة للوصول إلى النتائج.

وقد اشتملت هذه الورقة على ثلاثة محاور، تناول المحور الأوّل توضيح مفهوم الاشتراك اللّفظيّ في المصطلح النّحويّ، والمحور الثّاني تناول مفهوم مصطلح (المفرد) عند اللّغويين والنّحويين، بينما تناول المحور الثالث تتبُّع مصطلح (المفرد) في أبواب النّحو العربيّ، وتوضيح المعنى المقصود منه في كل باب. وتذيلت بخاتمة دُون فيها أهم النتائج.

المبحث الأوّل: مفهوم الاشتراك اللفظي في المصطلح النّحويّ

تعني هذه الظاهرة وجود لفظ يحتمل معنيين مختلفين أو أكثر، وهو ما يسمى بالاشتراك اللفظي، وعلاقة الاشتراك هذه من علاقات التّعدد المعنوي؛ إذ هي ظاهرة بارزة في اللغة العربية، والاسم المشترك هو الذي تشترك فيه معان كثيرة كالعين ونحوها.

ويُعدُّ سيبويه أوّل من ذكر هذه الظاهرة، وإن لم يسمها، قائلاً: اتفاق اللفظين والمعنى مختلِف قولك: وجَدتُ عليه من المَوْجِدة، ووجَدت إذا أردت وِجدان الضّالَّة"[1]. وتابعه ابن فارس قائلاً: "وتجمع الأشياء الكثيرة تحت الاسم الواحد"[2]، وقال السيوطي: "وقد حدّه أهل الأصول بقولهم: اللفظ الواحد الدّال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة"[3].

وعلى الرغم من وضوح هذه الظاهرة، وأنّ معظم العلماء القدامى لم يستنكروها، ولم ينفروا منها؛ فقد أنكرها بعضهم كابن درستويه، عامداً إلى تأويل الألفاظ المشتركة بحجة أنّ "اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز وضع لفظ واحد للدالة على معنيين مختلفين أو أحدهما ضد الآخر، لما كان في ذلك إبانة، بل كان تعمية وتغطية، ولكن قد يُجاء بالشيء النادر من هذا لعللٍ، كما يجيء (فعل وأفعل)، فيتوهم من لا يعرف العلل أنهما لمعنيين مختلفين، وإن اتفق اللفظان، فالسماع في ذلك صحيح عن العرب، والتأويل عليهم خطأ، وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين، أو لحذف واختصار وقع في الكلام حتى اشتبه اللفظان، وخفي سبب ذلك على السامع، فتأول فيه الخطأ"[4].

ووافق إبراهيم أنيس رأي ابن درستويه، واستحسن مذهبه تجاه المشترك اللفظيّ، قائلاً: "وقد كان ابن درستويه محقّاً حين أنكر معظم تلك الألفاظ التي عُدّت من المشترك اللفظيّ، واعتبرها من المجاز...؛ لأنّ المشترك اللفظيّ الحقيقيّ، إنما يكون حين لا نلمح أي صلةٍ بين المعنيين، كأن يقال لنا مثلاً: إنّ الأرض هي الكرة الأرضية، وهي أيضاً الزّكام، وكأن يقال لنا: أنّ الخال هو أخو الأم، وهو الشّامة في الوجه"[5].

يقصد أنّ المشترك الحقيقيّ لا يكون إلا عندما يختلف المعنيان بصورة لا يستطاع منها إيجاد أو لمح أي صلة بينهما.

وممن أنكر هذه الظاهرة أيضاً محمد إبراهيم عبادة إذ يقول: "جاء بعض المصطلحات غامضاً أو غير دقيق، وقد يحمل المصطلح الواحد أكثر من دلالة، فيدخل في نطاق ما يعرف بالمشترك اللفظيّ وهذا معيبٌ"[6]، ووافقه في هذا الرأي عليّ توفيق الحمد إذ يقول: "إنّ استخدام المصطلح في باب المشترك اللفظيّ ... يسبب الخلط، واضطراب السامع أو المتلقي في تحديد المفهوم المقصود، وهو عيب من عيوب المصطلح ينبغي التخلص منه"[7]. وذهب سعيد جاسم الزبيدي إلى أنّ هذا الاشتراك يسبب إشكالاً؛ إذ يقول: "واجهت الدارسين والباحثين - وأنا منهم- مصطلحات ترددت في أكثر من باب نحويّ بلفظ واحدٍ مما يسبب إشكالاً وإرباكاً"[8].

ولعلّ الباحثين الذين قالوا بغموض المصطلح في باب الاشتراك اللفظيّ غاب عنهم عدة أمور، منها: أنّ كثيراً من كلمات المشترك اللفظيّ عاشت جنباً إلى جنب عدة قرون في اللغة الواحدة، دون أن يسبب ذلك غموضاً، ما يدلّ على أنّ ظاهرة الاشتراك اللفظيّ مظهرٌ يعكس ثراءً على المستوى الدلاليّ، والأهمّ من ذلك أنّ هؤلاء الباحثين نسوا أو أهملوا السياق في تحديد دلالة المشترك تحديداً يكشف اللبس، ويمنع الغموض، فالمشترك اللفظيّ لا يُعدّ مشكلاً وإن كان مشتركاً بين عدة دلالات؛ فالسّياق يزيل الإشكال. وقد

جاء هذا البحث للكشف عن ظاهرة الاشتراك اللفظيّ في المصطلح النحويّ، والاستدلال على وجودها فيه، من خلال مصطلح (المفرد) بوصفه مشتركاً بين عدة دلالات في أبواب النحو العربي.

المبحث الثاني: المفرد في اللغة والاصطلاح

المفرد في اللغة: مشتق من الفعل أفرد، أي جعله منفرداً أو معزولاً عن غيره. وقد أوضح ابن فارس أنّ أصل الكلمة يدل على العزل والانفراد، بينما قال ابن منظور: "أفردته، أي جعلته واحداً"[9].

وقد استعمل النحاة هذا اللفظ في ثلاثة معانٍ اصطلاحية، هي:

أولاً: المفرد المقابل للمثنى والجمع.

ثانياً: المفرد المقابل للمضاف والشبيه به.

ثالثاً: المفرد المقابل للجملة.

ومتى أطلق النّحاة المفرد في باب المبتدأ، فإنما يريدون به ما ليس بجملة، ومتى أطلقوه في باب النداء، فإنما يريدون به ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف، ومتى أطلقوه في باب الإعراب، فإنما يريدون به ما ليس بتثنية ولا جمع. قال ابن الحاجب: "المفرد يطلق باعتبارات ثلاثة... المفرد ضد المركب، والمفرد ضد المضاف، والمفرد ضد المثنى والجمع"[10]، والمراد بالمركب هنا المركب التام أو الجملة. وفيما يلي تفصيل لهذه الاعتبارات الثلاث:

المحور الأول: المفرد المقابل للمثنى والجمع

فأما المفرد بالمعنى المقابل للمثنى والجمع، فقد عبّر عنه بعض النحاة كسيبويه، والمبرد بكلمة (الواحد)، قال سيبويه: "وأعلم أنك إذا ثنّيت الواحد لحقته زيادتان"[11]، وقال المبرّد: "إنّ التّثنية لا تخطى الواحد، فإذا قيل لك: ثنّه، وجب عليك أن تأتي بالواحد، ثم تزيد في الرفع ألفًا ونونًا، وفي الخفض والنصب ياءً ونونًا"[12]، وعبّر عنه عبد القاهر الجرجاني، ومن جاء بعده كابن الأنباري[13]، وابن عصفور[14]، بلفظ (المفرد) حتى أصبح عنوانًا للمعنى الاصطلاحي، قال الجرجاني: "والأعداد تميز على ثلاثة أوجه، أحدها: أن تضاف إلى مفرد، نحو: مئة درهم"[15].

ويلاحظ أن النحاة لم يعنوا بتعريف المفرد بهذا الاعتبار، أي ما دلّ على واحد، أو واحدة؛ لعله لكونه واضحًا من السياق بقرينة مقابلته للمثنى والجمع.

المحور الثاني: المفرد المقابل للمضاف والشبيه به

وأما المفرد المقابل للمضاف، والشبيه به، فهو يشمل المفرد بالمعنى الأوّل وما يقابله من المثنى والجمع، يدل على ذلك قول سيبويه:" إذا لقّبتَ المفرد بمضاف، والمضاف بمفرد، جرى أحدهما على الآخر كالوصف... وذلك قولك: «هذا زيد وزن سبعة، وهذا عبدالله بطة»"[16].

وبعض النحاة يجعلون (المفرد) بهذا المعنى مقابلًا للمركب الناقص الذي يشمل المركب الإسناديّ، والمركب المزجيّ، قال الزمخشريّ: "العلم مفرد ومركب... فالمفرد نحو: زيد وعمرو، والمركب إما جملة نحو: برق نحره... وأما غير جملة؛ اسمان جعلا اسمًا واحدًا، نحو: معد يكرب، وبعلبك... أو مضاف ومضاف إليه كعبد مناف»[17].

المحور الثالث: المفرد المقابل للجملة

أمّا المفرد المقابل للجملة أو الكلام، فهو يشمل المفرد بالمعنيين المتقدّمين، وما يقابلهما. قال ابن جنّيّ: "خبر المبتدأ على ضربين... مفرد، وجملة"[18]، وقال الجرجانيّ "والجملة تقع موقع المفرد في ستة مواضع أحدها خبر المبتدأ"[19]. ويلاحظ أنّ النّحاة ليس لهم تعريف للمفرد بالمعنى المقابل للمركب

النّاقص، وآخر للمفرد بالمعنى المقابل للمركب التام (الجملة)، وإنما أطلقوا تعريفًا للمفرد بالمعنى المقابل للمركب بنحو يشمل ما يقابل الجملة، وبعض أفراد ما يقابل المركب الناقص؛ فقد عرّفه الرضي الاسترآبادي بقوله: "المفرد لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه"[20]، ووافقه ابن هشام حيث قال: "والمراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وذلك نحو (زيد)؛ فإن أجزاءه، وهي: الزاي والياء والدال، إذا أفردت لا تدل على شيء مما يدل هو عليه، بخلاف قولك: (غلام زيد)؛ فإن كلًّا من جزءيه، وهما: الغلام وزيد، دال على جزء معناه، فهذا يسمى مركبًا لا مفردًا"[21]. ويرى بعض متأخري النّحاة أن تعريف المفرد بهذا النّحو هو اصطلاح لعلماء المنطق، ذكره النّحاة في كتبهم، وخلطوه باصطلاحهم.

وذهب أكثر النّحاة إلى أنّ المفرد ما تلفظ به مرة واحدة، كزيد، والمركب ما تلفظ به مرتين بحسب العرف، فعبد الله (علماً) على هذا القول مركب، وعلى القول الأول مفرد، ويرجح القول الثاني، أنّهم يقولون في مثل (عبد الله) أنه مركب تركيباً إضافياً، ويعربون كلًّا من جزءيه بإعراب، ولو كان مفردًا لأعرب بإعراب واحد"[22]، وهذا التعريف هو الأكثر دقة ؛ لكونه عرّف المفرد بحيث يشمل جميع أفراد ما يقابل المركب مطلقا، سواء كان تامًا أم غير تام.

المبحث الثالث: المفرد في أبواب النّحو العربيّ

المحور الأول: المفرد في باب الإعراب

المفرد في باب الإعراب يراد به ما ليس بتثنية ولا جمع، فمتى أطلقه النحاة في هذا الباب، فإنما يريدون به ما ليس بمثنى ولا جمع. قال ابن الحاجب: "والمفرد ضد المثنى والجمع "[23]. وقال ابن بابشاذ: "وقولنا: (مفرد) احتراز من التثنية والجمع "[24].

ويُلاحظ أن النحاة لم يضعوا تعريفاً اصطلاحياً محدداً للمفرد بهذا المعنى، أي: ما دل على واحد أو واحدة؛ ربما لكونه واضحًا من خلال مقابلته للمثنى والجمع.

أقســـامه:

الاسم المفرد في هذا الباب على قسمين: صحيح، ومعتل؛ فالصحيح في عرف النحويين: ما لم يكن آخره ألفًا، ولا ياء قبلها كسرة؛ نحو: رجل، وفرس، وما أشبه ذلك؛ وهو على ضربين: منصرف. وغير منصرف. فالمنصرف: ما دخله الحركات الثلاث مع التنوين؛ نحو: هذا زيدٌ، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ؛ وهذا الضرب يسمى "الأمكن"، وقد يسمى أيضًا "متمكنا". وأما غير المنصرف: فما لم يدخله الجر مع التنوين ... نحو: مررت بأحمدَ وإبراهيمَ، وما أشبه ذلك. والمعتل: ما كان آخره ألفًا، أو ياء قبلها كسرة. وهو على ضربين: منقوص، ومقصور؛ فالمنقوص: ما كانت في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة؛ وذلك نحو: القاضي، والداعي. وأما المقصور فهو المختص بألف مفردة في آخره؛ نحو الهوى، والهدى، والدنيا، والأخرى، وهو على ضربين؛ منصرف، وغير منصرف؛ فالمنصرف: ما دخله التنوين؛ نحو: هذه عصًا ورحىً، ورأيت عصًا ورحىً، ومررت بعصًا ورحىً وغير المنصرف: ما لم يلحقه التنوين، وذلك؛ نحو: حُبلى، وبشرى، وسكرى.

حكمه:

يُعرب الاسم المفرد في هذا الباب بالحركات الظاهرة إن كان صحيح الآخر ك (محمد، وزيد)، وبالحركات المقدّرة إن كان معتل الآخر ك (موسى، وعيسى)، قال ابن الأنباري: "فإن قيل: فَلِمَ كان إعراب التثنية والجمع بالحروف دون الحركات؟ قيل: لأن التثنية والجمع فرع على المفرد، والإعراب

بالحروف فرع على الحركات، فكما أعرب المفرد الذي هو الأصل بالحركات التي هي الأصل، فكذلك، أعرب التثنية والجمع اللذان هما فرع بالحروف التي هي فرع، فأعطي الفرع الفرع، كما أعطي الأصل الأصل؛ وكانت الألف والواو والياء أولى من غيرها؛ لأنها أشبه الحروف بالحركات"[25]. وقال ابن بابشاذ: "من الأسماء نوع يدخله الرفع، والنصب، والجر، والتنوين، وذلك كل اسم مفرد صحيح منصرف، وقولنا: (مفرد) احتراز من التثنية والجمع... ما خلا جمع التكسير؛ فإن إعرابه كإعراب الأسماء المفردة"[26].

المحور الثاني: المفرد في باب المنادى

المُنادى اسم مفعول مشتق من الفعل نادى، والمصدر النّداء، والنّداء: الصوت، وهو مشتق من (النّدى)، وهو بُعدُ الصوت، جاء في مختار الصحاح: "ناداه مناداة، ونداء، أي صاح به"[27]. أمّا في الاصطلاح فهو: "تنبيه المدعو ليقبل عليك"[28].

والمفرد في باب المنادى يراد به ما ليس بمضاف، ولا شبيه بالمضاف، ومتى أطلق النحاة المفرد في هذا الباب ، فإنما يريدون به كل ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف، ويشمل المفرد بالمعنى السابق، وما يقابله من المثنى والجمع؛ فالمنادى إما أن يكون مفرداً أو غير مفرد ، والمفرد هنا يشمل الواحد، والمثنى، والجمع، كما يشمل المفرد بنوعيه المذكر والمؤنث، و مثناه، وجمعه، "نحو: فضل، (علم رجل) - الفضلان - الفضلون - الفضول - عائدة، (علم امرأة) - العائدتان - العائدات - العوائد ، ويشمل كذلك الأعلام المركبة قبل النداء؛ سواء أكان تركيبها مزجيًا؛ كسيبويه (العلم المشهور)- أم إسناديًا، كنصر الله، أو: شاء الله. (علمين)، أم عدديًا كخمسة عشر، فكل هذه الأعلام -وأشباهها- تسمى مفردة في هذا الباب، وكذلك يشمل المفرد في هذا الباب النكرة المقصودة، والنكرة غير المقصودة، فهذه ثلاثة أقسام للمنادى من النوع المفرد، والمنادى غير المفرد قد يكون مضافاً، وقد يكون غير مضاف، ويعبّر عنه بالشبيه بالمضاف، فهذان قسمان، وبذلك تكون أقسام المنادى خمسة.

حكم المنادى المفرد:

المنادى المفرد يُبنى على ما يرفع به في الإفراد والتثنية والجمع، وعلة بنائه شبهه بالمضمر، نحو: (يا أنت) في التعريف والإفراد ،وتضمين معنى الخطاب، ويكون المنادى في كل ذلك في محل نصب؛ فالأصل في المنادى أن يكون مفعولاً به لفعل مضمر وجوباً ؛ ولذلك فهو منصوب، قال سيبويه :" اعلم أن النداء، كل اسم مضاف فيه فهو نصبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهارُه. والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب.... ورفعوا المفردَ كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرو. وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ"[29]، ويقصد أن المنادى المضاف منصوب، والمفرد مبني على ما يرفع به في محل نصب كما بُني (قبلُ، بعدُ) لما قطعا عن الإضافة؛ إذاً الأصل في المنادى النصب على المفعولية، فإن كان مفرداً معرفة، أو نكرة مقصودة بُنى على ما كان يرفع به، فإن كان يرفع بالضمة بُنى عليها، نحو: يا زيدُ، ويا رجلُ، وإن كان يرفع بالألف أو بالواو فكذلك، نحو: يا زيدان، ويا رجلان، ويا زيدون، ويا رجيلون، ويكون في محل نصب على المفعولية؛ لأن المنادى مفعول به في المعنى، وناصبه فعل مضمر نابت (يا) منابه، فأصل (يا زيدُ): أدعو زيداً، فحذف أدعو، ونابت يا منابه.

والأكثر بناؤه على الضمة أو على ما ينوب عنها، ويكون في محل نصب دائما؛ لأن المنادى في الأصل مفعول به؛ نحو: يا فضلُ، - يا فضلان- يا فضول - يا أفاضل- يا عائدة - يا عائدتان- يا عائدات- يا عوائد... فالمفرد العلم في هذه الأمثلة -وما شابهها- مبني على الضمة في المفرد الحقيقي (الواحد، أو

الواحدة)، وفي جمع التكسير، وجمع المؤنث السالم، ومبني على الألف في المثنى، وعلى الواو في جمع المذكر السالم، وهو في أكثر أحواله مبني لفظاً على الضمة وفروعها، منصوب محلاً، ولا فرق بين أن تكون الضمة ظاهرة؛ كالتي في بعض الأعلام السالفة، أو مقدرة كالتي في آخر الأعلام المختومة بحرف علة؛ ك (موسى، وعيسى)، وكالتي في آخر الأعلام المركبة التي ذكرناها، ومنها: (سيبويه) ، وغيرها من كل لفظ سمي به، وصار علماً، وكان مبنياً أصالة قبل أن يصير علماً منادى، فتبقى علامة البناء الأصلي السابق على حالها، وتقدر على الآخر علامة البناء الجديدة التي جلبها النداء، ويكون المنادى في كل ذلك، في محل نصب... ويلحق بالمفرد العلم المبني أصالة قبل النداء في حكم البناء على الضمة المقدرة، كل ما ينادى من المعارف الأخرى المبنية أصالة قبل النداء؛ وليست أعلاماً؛ كأسماء الإشارة "نحو: هذا، وهؤلاء... وأسماء الموصولات غير المبدوءة بأل، نحو: مَن، ما، وضمير المخاطب، نحو: أنت، إياك، أما غير المخاطب فلا يدخله النداء.

المحور الثالث: المفرد في باب (لا) النافية للجنس

وتسمى (لا التبرئة)[30]، ويراد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله، أي يراد بها نفي الخبر عن جميع أفراد جنس اسمها نصاً، لا على سبيل الاحتمال، فإذا قلت: (لا رجلَ في الدار)، فالمعنى: ليس في الدار أحد من الرجال، لا واحد، ولا أكثر؛ ولذلك لا يجوز أن نقول: (لا رجلَ في الدار بل رجلان)؛ لأنّ (لا) في هذا المثال لا تنصّ على نفي الجنس، إذ يُحتمل فيها نفي الواحد، ونفي الجنس، و تسمى هذه (لا) النافية للوحدة، وهي المشبّهة بليس؛ حيث يقع الاسم بعدها مرفوعاً، نحو: "لا رجلٌ قائماً"، فهذا المثال يصحّ فيه تقدير نفي الواحد ،ولا يصحّ تقدير نفي الجنس؛ لأنّه يجوز بعدها أن تقول بل رجلان أو رجال.

و تعمل (لا) النافية للجنس عمل (إنّ)، فتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، ولا فرق في هذا العمل بين (لا) المفردة وهي التي لم تتكرر نحو: (لا غلامَ رجلٍ قائمٌ) ، وبين (لا) المكررة نحو: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله).

والمفرد في باب (لا) النافية للجنس يراد به ما ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف كالباب السابق وهو باب المنادى؛ إذ إنّ اسم (لا) النافية للجنس له ثلاث أحوال هي: الأوّلى: أن يكون مضافاً، نحو: (لا غلامَ رجلٍ حاضرٌ). والثانية: أن يكون مشابهاً للمضاف، ويراد به كل اسم له تعلق بما بعده، إمّا تعلّق بعمل نحو: (لا طالعاً جبلاً ظاهرٌ)، و(لا خيراً من زيدٍ راكبٌ)، وإمّا تعلّق بعطف نحو: (لا ثلاثةً وثلاثين عندنا) ويسمى المشبه بالمضاف (مطولاً وممطولاً)[31]، أي ممدوداً.

وحكم المضاف والمشبه به لزوم النصب كما في الأمثلة السابقة. والحال الثالثة: أن يكون مفردًا، والمراد به هنا- كما أسلفت- ما ليس بمضافٍ، ولا مشبه بالمضاف؛ فيدخل فيه المثنى والجمع ، وحكمه البناء على ما كان ينصب به؛ لكونه مركباً مع (لا)، وصيرورته معها كالعدد المركب (خمسة عشر)، ولكن محله النصب بـ (لا)؛ لأنّه اسم لها. فالمفرد الذي يدل على الواحد (ليس بمثنى ولا جمع) يُبنى على الفتح؛ لأنّه قبل البناء كان نصبه بالفتحة، نحو: (لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله)، والمثنى، وجمع المذكر السالم يُبنيان على ما كانا ينصبان به، وهو الياء نحو: (لا مسلمَينِ خائفان)، و(لا مسلمِينَ خائفون)، فـ (مسلمينِ) و(مسلمينَ) مبنيان لكونهما مركبين مع (لا)، وهما مبنيان في محل نصب اسم (لا).

المحور الرابع: المفرد في باب الخبر

الخبر في اللغة: "النبأ، والجمع أخبار...وخبّره بكذا وأخبره: نبّأه"[32].

أمّا في الاصطلاح فقد أطلق علماء النحو أسماء كثيرة للتعبير عن الخبر، وقد استعملت كلمة (الخبر) في كتاب سيبويه إلى جانب (المسند)، و(المبني على المبتدأ)[33]، وقد عرّفه العلماء بعدّة تعريفات منها ما ذكره ابن السرّاج بقوله: "والاسم الذي هو خبر المبتدأ هو الذي يستفيده السامع، ويصير المبتدأ به كلاماً"[34]، وعرّفه ابن جنّي بأنّه: "كلّ ما أسندته إلى المبتدأ، وحدّثت به عنه"[35]، وعرّفه ابن يعيش بقوله: "خبر المبتدأ هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع، ويصير مع المبتدأ كلاماً تاماً"[36]، وهو مقارب لتعريف ابن السرّاج، ولكنه يفضله باستعماله كلمة (الجزء) بدلاً عن (الاسم)؛ لأنّه حصر الخبر في كونه اسماً فقط، وهو شامل للمفرد، والجملة بنوعيها: الاسمية والفعلية، وعرّفه ابن هشام بأنّه: "الجزء الذي حصلت به الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور"[37]، وقوله (غير الوصف المذكور) احتراز من دخول المرفوع الذي يسدُّ مسدَّ الخبر، وعرّفه الأزهري بأنّه: "الاسم المسند إلى المبتدأ"[38]، وهي أخصر عبارة لحد الخبر، ولكنه حصره بذكره (الاسم) وهو بذلك لا يناسب تقسيم الخبر إلى مفرد وجملة. ولعل أشمل تعريف في التعريفات السابقة، هو ما ذهب إليه ابن جنّي؛ لأنّه يشمل نوعي الخبر: المفرد والجملة.

والمفرد في باب الخبر يراد به أن يقع الخبر كلمة واحدة، لا جملة، ولا شبهها. فعندما يطلق النحاة المفرد في باب المبتدأ، فاعلم أنّهم يريدون به ما ليس بجملة ولا شبهها. قال ابن جني: "خبر المبتدأ على ضربين... مفرد وجملة"[39]، وقال السيوطي: "الْخَبَر ثَلَاثَة أَقسَام مُفْرد، وَجُمْلَة، وَشبههَا وَهُوَ الظّرْف وَالْمَجْرُور، فالمفرد مَا للعوامل تسلُّط على لَفظه مُضَافاً كَانَ أَو غَيره"[40]، وقال ابن يعيش: "إذا كان الخبر مفرداً كان هو المبتدأ في المعنى، أو منزّلاً منزلته، فالأوّل نحو قولك: "زيدٌ منطلقٌ"، فالمنطلق هو زيد، والخبر ههنا هو المبتدأ، بحيث يجوز أن تفسر كل واحد منهما بصاحبه...وأمّا المنزّل منزلة ما هو هو، فنحو قولهم: أبو يوسف أبو حنيفة، فأبو يوسف ليس أبا حنيفة، وإنّما سدّ مسدّه في العلم"[41].

والإفراد في الخبر هو الأصل ، وقد نصّ ابن هشام على هذا صراحة بقوله: "الأصل في الخبر الإفراد"[42]، وقال الجرجاني: "والجملة تقع موقع المفرد في ستة مواضع أحدها خبر المبتدأ"[43].

والخبر المفرد نوعان: إما "جامد"، فلا يرفع ضميرًا مستترًا" فيه، ولا بارزًا، ولا اسمًا ظاهرًا؛ مثل: كلمتي: (كُرة) و"نهر" في قولنا: (الشمسُ كرةٌ)، و (الفراتُ نهرٌ)، فالخبر في الأمثلة السابقة غير رافع لضمير مستتر، أو لضمير بارز، أو لاسم ظاهر بعده. وإما مشتق (أي: وصف)، فيرفع ضميرًا مستترًا وجوبًا، أو يرفع ضميرًا بارزًا، أو اسمًا ظاهرًا بعده، مثل: (الهرمُ مرتفعٌ)، و (الآثارُ غاليةٌ)، أي: مرتفع هو، وغالية هي؛ فقد رفع الخبر المشتق الضمير المستتر وجوبًا، الذي يعود على المبتدأ؛ ليربط الخبرية ارتباطًا معنويًا. ومثل: (ما راغبٌ أنتم في الظلم؟) فقد رفع الخبر المفرد المشتق الضمير البارز بعده. ومثل: (الوردُ فاتنٌ ألوانُه، ساحرٌ أنواعُه) فكل من الوصفين: (فاتنٌ، وساحرٌ) قد وقع خبرًا، ورفع بعده اسمًا ظاهرًا. فلا بد للخبر المشتق أن يتضمن ضميرًا مستترًا، أو يقع بعده ضمير بارز، أو اسم ظاهر.

المحور الخامس: المفرد في باب النعت

النعت في اللغة: الصفة، ونعتُ الشيء وانتعته، إذا وصفته، والنَّعْتُ: وَصْفُكَ الشيءَ، تَنْعَتُه بِمَا فِيهِ وتُبالِغُ فِي وَصْفه؛ والنَّعْتُ: مَا نُعِتَ بِهِ. نَعَته يَنْعَتُه نَعْتاً: وَصَفَهُ. والنَّعْتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ: جَيِّدُه[44].

أمّا في الاصطلاح: عرّفه ابن هشام في أوضح المسالك بقوله: "هو "التابع الذي يكمّل متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به كـ (جاء زيدٌ التاجرُ) أو (التاجرُ أبوه)[45]، وعرّفه في شرح شذور الذهب بتعريف أوضح، وأشمل حيث قال: "وَهُوَ تَابع مُشْتَقّ أَو مؤول بِهِ يُفِيد تَخْصِيص متبوعه، أَو تَوْضِيحه، أَو مدحه، أَو ذمه، أَو تأكيده، أَو الترحم عَلَيْهِ، ويتبعه فِي وَاحِد من أوجه الْإِعْرَاب، وَمن التَّعْرِيف والتنكير، وَلَا يكون أخص مِنْهُ"[46].

وينقسم النّعتُ باعتبار اللفظ إلى ثلاثةِ أقسامٍ: مُفرَدٍ وجملةٍ، وشِبهِ جُملة؛ فالمراد بالمفردُ في هذا الباب: ما كانَ غيرَ جملةٍ ولا شِبهَها، وإن كان مُثنًى أو جمعاً، نحو (جاءَ الرجلُ العاقلُ)، و(الرجلان العاقلانِ)، و(الرجالُ العُقلاءُ).

والنعت المفرد: يجب أن يكون من الأسماء المشتقة العاملة، أو مما يؤول بمشتق، فالأشياء القياسية التي تصلح أن تكون نعتاً مفرداً هي: الأسماء المشتقة العاملة، أو ما في معناها، والمقصود بالعاملة: اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة، واسم المفعول، وأفعل التفضيل. أما غير العاملة، فهي: اسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة ، فلا تقع نعتاً. والمقصود بما في معناها: كل الأسماء الجامدة التي تشبه المشتق في دلالتها على معناه، وتسمى: الأسماء المشتقة بالتأويل، فإنَّها تقع نعتاً أيضا، وأشهرها: أسماء الإشارة؛ مثل: "هذا" وفروعه، نحو: (استمعت إلى الناصح هذ)، أي: إلى الناصح المشار إليه؛ فهي تؤدي المعنى الذي يؤديه المشتق. و (ذو) التي بمعنى: (صاحب) ، نحو: (أنِست بصحبة عالم ذي خلق كريم)، ومثل (ذو) فروعها: (ذوَا ... ذوُو ... ذوِي ... ذات - ذاتا - ذوات ...). والموصولات الاسمية المبدوءة بهمزة وصْل؛ مثل: الذي، والتي، واللائي ... و ...، بخلاف: "أيّ" الموصولة. والاسم الجامد الدالّ على النسبً، نحو: (أُلمحُ في وجه الرجل العربيّ كثيراً من أمارات الصراحة، والشجاعة، والكفاح).

أي: المنسوب إلى العرب. والمصغر؛ لأنه يتضمن وصفًا في المعنى؛ فهو في هذا كالنسب، ومن ثَمّ يلحقان بالمشتق، نحو: (هذا طفلٌ رَجَيْلٌ)، في المدح، و(هذا رَجلٌ طُفَيْلٌ)، في الذم. والاسم الجامد المنعوت بالمشتق: نحو: (اقتديت برجلٍ رجلٍ شريفٍ). والمصدر: بشرط أن يكون منكرًا، صريحا، غير ميميّ، وغير دال على الطَلب، وأن يكون ثلاثيًا، وأن يلتزم صيغته الأصلية من ناحية الإفراد والتذكير وفروعهما؛ تقول: (رأيت في المحكمة قاضيًا عدْلًا، وشهودًا صدْقًا، ونظامًا رِضًا، وجموعًا زَوْرًا بين المتقاضين ...) تريد: قاضيًا عادلًا، وشهودًا صادقين، ونظامًا مرضيًّا، وجموعًا زائرة بين المتقاضين.
وغيرها من الأسماء الجامدة التي أوّلوها بالمشتق حتى تصبح صالحة للنعت بها.

ويتبع النعت المفرد منعوته، ويطابقه مطابقة تامة فِي الْإِعْرَاب، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتَّعْرِيف والتنكير. نحو (جاءَ الرجلُ الفاضل، والمرأة الفضلى، والرجلان الفاضلان، والمرأتان الفضليان، والرجالُ الفضلاء، والنساء الفضليات...).

المحور السادس: المفرد في باب الحال

الحال في اللغة: ما عليه الإنسان من خير أو شر، واشتقاقها من التّحوّل، وهو التنقّل[47].

وأمّا **اصطلاحاً**: فقد عرّفه ابن السرّاج بقوله:" والحال إنما هي هيئة الفاعل، أو المفعول، أو صفته في وقت ذلك الفعل المخبر به عنه"[48]، وعرّفه ابن هشام بقوله: "وَهُوَ وصف فضلَة يَقع فِي جَوَاب كَيفَ ك "ضربتُ اللّص مكتوفاً"[49]، وعرّفه ابن عقيل بأنه: "الوصف الفضلة المنتصب للدلالة على هيئة نحو: "فرداً أذهبُ"[50]. وذكره سيبويه في باب (ما يَعْمَلُ فيه الفعلُ فيَنتصبُ وهو حالٌ وقع فيه الفعلُ وليس بمفعولٍ) وذلك نحو: (ضربتُ عبدَ الله قائماً)، و(ذهبَ زيدٌ راكباً)[51].

أقسام الحال:

ينقسم الحال بحسب الإفراد وعدمه إلى: مفرد، وجملة، وشبه جملة؛ والمراد بالمفرد: ما ليست جملة ولا شبهها، نحو: (شربتُ الماءَ صافيًا) ، و (سرتُ في الطريق حذرًا).

والأصل في الحال وكذا في (الخبر و النعت) الإفراد، يقول ابن عقيل: "الأصل في الحال، والخبر، والصفة، الإفراد، وتقع الجملة موقع الحال، كما تقع موقع الخبر، والصفة"[52].

إذاً الحال المفرد كالنعت المفرد، وكالخبر المفرد- ما ليس جملة، ولا شبه جملة.

المحور السابع: المفرد في باب التمييز

التمييز لغة: من مازَ الشيءَ مَيْزاً ومِيزَةً ومَيَّزَهُ: فَصَلَ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ (آل عمران: 159)، ومِزْتُ الشيءَ أَمِيزُه مَيْزاً: عَزَلْتُهُ وفَرَزْتُه، وَكَذَلِكَ مَيَّزْتُه تَمْيِيزًا فانْمازَ. وتَمَيَّزَ القومُ وامْتازوا: صَارُوا فِي نَاحِيَةٍ. وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: ﴿وَامْتازُوا الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾ (يس: 59)، أَي تَمَيَّزوا، وَقِيلَ: أَي انْفَرِدُوا عَنِ الْمُؤْمِنِينَ. وقال تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ (الملك: 8)، أي ينفصل بعضها من بعض[53].

وأمّا اصطلاحاً: فقد عبّر سيبويه عنه بمسمّيات غير صريحة، نحو: (ما انتصب انتصاب الاسم بعد المقادير)، و(ما انتصب على أنه ليس من الاسم الأول، ولا هو هو)[54]، وقد ذكر السيوطي مرادفات أخرى للتمييز، هي: المميز، والتبيين، والمبيّن، والتفسير، والمفسّر، وعرّفه بقوله: "هُوَ نكرَة بِمَعْنى (من) رَافع لإبهام جملَة، أَو مُفْرد عدداً، أَو مُبْهَم مِقْدَار، أَو مماثلة، أَو مُغَايرَة، أَو تعجب بِالنَّصِّ على جنس المُرَاد بعد تَمام بِإِضَافَة، أَو تَنْوِين، أَو نون"[55]، وعرّفه ابن هشام قائلاً: "هُوَ مَا اجْتمع فِيهِ خَمْسَة أُمُور أَحدهَا أَن يكون اسْماً، وَالثَّانِي أَن يكون فضلَة، وَالثَّالِث أَن يكون نكرَة، وَالرَّابِع أَن يكون جَامِداً، وَالْخَامِس أَن يكون مُفَسرًا لما انبهم من الذوات؛ فَهُوَ مُوَافق للْحَال فِي الْأُمُور الثَّلَاثَة الأولى، ومخالف فِي الْأَمريْنِ الْأَخيرينِ؛ لِأَن الْحَال مُشْتَقّ مُبين للهيئات، والتمييز جامد مُبين للذوات"[56]، وأهم ما في هذا التعريف الأخير أنّه فرّق فيه بيّن الحال والتمييز ببيان أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

والمفرد في هذا الباب يختلف عن المفرد في الأبواب السابقة في كونه ليس له مقابل، أي: لا يكون إلا مفردًا (كلمة واحدة) ليس جملة، ولا شبهها.

وينقسم التمييز بحسب المميز إلى قسمين: أولهما: تمييز المفرد، أو: الذات وهو الذي يكون مميزه لفظًا دالًا على العدد، أو على شيء من المقادير الثلاثة: "الكيل، الوزن، المساحة"، أي: "أنه الذي يزيل إبهام لفظ من ألفاظ الكيل، أو: الوزن، أو: المساحة، أو: العدد"، فتمييز المفرد أو الذات أربعة أنواع. وثانيهما: تمييز الجملة أو النسبة، وهو الذي يزيل الغموض والإبهام عن المعنى العام بين طرفيها، وهو المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء، ولذلك يسمى أيضًا: "تمييز النسبة"[57].

والمبين إجمال الذات: هو الواقع بعد المقادير وهي الممسوحات نحو: (له شبرٌ أرضًا)، والمكيلات، نحو: (له قفيزٌ بُرّاً)، والموزونات، نحو: (له منوان عسلاً، وتمراً)، والأعداد، نحو: (عندي عشرون درهماً)، وهو منصوب بما فسرّه، وهو (شبر، وقفيز، ومنوان، وعشرون). والمبين إجمال النسبة (الجملة): هو المسوق لبيان ما تعلق به العامل من فاعل، أو مفعول، نحو: (طاب زيدٌ نفسًا)، ومثله: ﴿اشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْبَا﴾ (مريم: 4)، ونحو: ﴿وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا﴾ (القمر: 12)، ومثله (غرستُ الأرضَ شجراً)[58].

المحور الثامن: المفرد في باب العدد

العدد في اللغة: "إِحْصاءُ الشيءِ، عَدَّه يَعُدُّه عَدّاً وتَعْداداً وعَدَّةً وعَدَّدَه. يُقَالُ: عَدَدْتُ الدَّرَاهِمَ عَدًّا وَمَا عُدَّ فَهُوَ مَعْدود وعَدَد. وَالْعَدَدُ: مِقْدَارُ مَا يُعَدُّ"[59].

أمّا في **الاصطلاح** فقد عرّفه ابن هشام بقوله: "المراد من العدد المعقود له هذا الباب: الألفاظ الدالة على المعدود، كما قالوا: "الجمع"، وأرادوا الألفاظ الدالة على المجموع[60]، وعرّفه صاحب التعريفات بقوله:" العدد: هي الكمية المتألفة من الوحدات، فلا يكون الواحد عددًا، وأما إذا فُسّر العدد بما يقع به مراتب العدد دخل فيه الواحد أيضًا. والعدد ما دلّ على مقدار أو كميّة الأشياء المعدودة، ويُقال له "العدد الأصلي"، وإذا ما دلّ على ترتيب الأشياء، يُقال له "العدد الترتيبي"، ويُسمى المعدود أيضاً "تمييز العدد"، وهو الاسم النكرة الواقع بعد العدد، وهو إمّا منصوب، أو مجرور على حسب ألفاظ العدد"[61].

أقسام العدد:

أقسامه أربعة: مفرد، ومركب، وعقد، ومعطوف.

ويختلف مفهوم المفرد في هذا الباب عن مفهومه في الأبواب السابقة، فالمراد بالمفرد في هذا الباب ما ليس مركباً، ولا عقداً، ولا معطوفاً. وهو يشمل "الواحد والعشر" وما بينهما. ويلحق به: لفظتا: "مائة، وألف"، ولو اتصلت بهما علامة تثنية أو جمع؛ "كمائتين وألفين، ومئات، وألوف... ؛ لأن معنى إفراد هذا القسم أنه ليس من الأقسام الثلاثة الأخرى؛ وليس المراد أنه غير مثنى، وغير جمع... كما يلحق به بعض كلمات أخرى، مثل: كلمة "بضع" ومؤنثها "بضعة"، وكذلك كلمة: "نيف".

ويطلق عليه بعض النحاة اسم: "العدد المضاف"، وهي تسمية شائعة، لكنها غير دقيقة؛ لأنها لا تشمل إلا الأعداد المضافة من ثلاثة وعشرة وما بينهما، دون غير المضافة، وهي: 1 و2، ولعل حجتهم أن: "1 و2" ينفردان بأحكام خاصة بهما، ولا تنطبق عليهما الأحكام المتعددة التي للعدد المفرد، وكذلك غير المضافة. وبعضهم يسمى العقد: "بالمفرد" ويستحسن عباس حسن تسميته بالعقد[62].

خاتمة:

نتائج الورقة:

من أهمّ النّتائج التي توصّلت إليها الورقة:

1- أنّ ظاهرة الاشتراك اللفظي موجودة في المصطلح النّحوي؛ إذ يحمل المصطلح الواحد دلالات متباينة؛ وهو آتٍ من طبيعة اللغة العربية التي تتميز بالاشتراك.

2- أنّ مصطلح (المفرد) كواحد من المصطلحات التي وقع فيها الاشتراك، لا يُعدُّ مشكلاً وإن كان مشتركاً بين عدة دلالات؛ فللسّياق أثرٌ بالغٌ في تحديد دلالة المصطلح المشترك، وصرف ما يُدّعى من التباس، أو إبهام، أو غموض فيه.

3- أنّ تعدّد دلالات المصطلح الواحد(الاشتراك)، ليس عيباً كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين، بل هو ثراءٌ على المستوى الدلالي للألفاظ العربية؛ إذ إنّ لبعض الألفاظ طاقة اصطلاحية استثمرها النحويون في بناء المصطلحات.

4- المفرد في باب الإعراب يراد به ما ليس بتثنية ولا جمع.

5- المفرد في باب (لا) النافية للجنس يراد به ما ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف وهو كالمفرد في باب المنادى.

6- الحال المفردة كالنعت المفرد، وكالخبر المفرد- ما ليس جملة، ولا شبه جملة

7- المفرد في باب التميز يختلف عن المفرد في الأبواب السابقة في كونه ليس له مقابل، أي: لا يكون إلا مفردًا(كلمة واحدة) ليس جملة، ولا شبهها.
8- المفرد في باب العدد يشمل "الواحد والعشر" وما بينهما. ويلحق به: لفظتا: "مائة، وألف"، ولو اتصلت بهما علامة تثنية أو جمع.

الهوامش:

[1]- عمرو بن عثمان بن قمبر سيبويه، (2006)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 24/1.
[2]- أبو الحسين أحمد بن فارس، (1997)، الصاحبي في فقه اللغة العربية، تحقيق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ص 18.
[3]- جلال الدين السيوطي، (1998)، المزهر في علوم اللغة، فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 292/1.
[4]- عبد الله بن جعفر بن درستويه، (2004)، تصحيح الفصيح، تحقيق: محمد بدوي المختون، القاهرة، ص 71.
[5]- إبراهيم أنيس، (1976)، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص 214.
[6]- محمد إبراهيم عبادة، (2011)، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، مكتبة الآداب، القاهرة، ص 16.
[7]- علي توفيق الحمد، (2006)، قراءة في مصطلح سيبويه تحليل ونقد، مجلة علوم اللّغة، مصر، مج9، العدد الأول، دار غريب، القاهرة، ص 97.
[8]- سعيد جاسم الزبيدي، (2012)، من إشكاليات المصطلح النحوي، مجلة العميد، كربلاء، العراق، العدد الأول، ص 140.
[9]- أبو الحسين أحمد بن فارس، (1979)، مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، 500/4. أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، (1414هـ)، لسان العرب، ط 3، دار صادر، بيروت، 323/3.
[10]- عثمان بن عمر بن الحاجب، (1985)، الأمالي النحوية، تحقيق: هادي حسن حمودي، د. ن، 102/3.
[11]- عمرو بن عثمان بن قمبر سيبويه، الكتاب، (م س)، 7/1، 21-22.
[12]- أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (1994)، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، 193/1.
[13]- أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، (1999)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: فخر صلاح قدارة، دار الأرقم بن أبي الأرقم، ص 53، 65.
[14]- أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، (1980)، شرح جمل الزّجاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب، جامعة الموصل، 444/2.
[15]- عبد القاهر الجرجاني، (1972)، الجمل في النحو، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ص 30.
[16]- عمرو بن عثمان بن قمبر سيبويه، الكتاب، (م س)، 29/3.
[17]- أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، (1993)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ص 706.
[18]- أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع في علم العربية، (م س)، ص 260.
[19]- عبد القاهر الجرجاني، الجمل في النحو، (م س)، ص 40.
[20]- محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي، (1978)، شرح كافية ابن الحاجب، الرضي، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ليبيا، 22/1.
[21]- جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، (م س)، ص 11.
[22]- حسن بن محمد العطار، (1904)، حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية في علم النحو للشيخ خالد الأزهري، الميمنية القاهرة، ص 34.
[23]- عثمان بن عمر بن الحاجب، الأمالي النحوية، (م س)، 102/3.
[24]- الطاهر بن أحمد بن بابشاذ، (1977)، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية الكويت، 100/1.

[25]- أبو البركات عبدالرحمن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، (م س)، ص62.
[26]- الطاهر بن أحمد بن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، (م س)، 100/1.
[27]- محمد بن أبي بكر الرازي، (1995)، مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، مادة (ندا)، ص 688.
[28]- أبوبكر محمد بن سهل بن السرّاج، (1988)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط 3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، (329/1).
[29]- عمرو بن عثمان بن قمبر سيبويه، الكتاب، (م س)، 182/2-183.
[30]- محمد بن علي الصبان، (1997)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 3/2.
[31]- بهاء الدين عبدالله بن عقيل، (1980)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، 8/2.
[32]- أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، (م س)، 227/4.
[33]- عمرو بن عثمان بن قمبر سيبويه، الكتاب، (م س)، 222/1، 126/2.
[34]- أبوبكر محمد بن سهل بن السرّاج، الأصول في النحو، (م، س)، 67/1.
[35]- أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع في علم العربية، (م س)، ص26.
[36]- يعيش بن علي بن يعيش، (2001)، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 87/1.
[37]- جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، (د.ت)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 137/1.
[38]- حسن بن محمد العطار، حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية في علم النحو للشيخ خالد الأزهري، (م س)، ص81.
[39]- أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع في علم العربية، (م س)، ص260.
[40]- جلال الدين السيوطي، (1977)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام هارون، وعبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، 365/1.
[41]- يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، (م س)، 78/1.
[42]- جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، (1985)، مغني اللبيب، ط 5، تحقيق: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ص 802.
[43]- عبد القاهر الجرجاني، الجمل في النحو، (م س)، ص 40.
[44]- أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، (م س)، 99/2.
[45]- جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (م س)، 270/3.
[46]- جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، (1984)، شرح شذور الذهب، تحقيق: عبدالغني الدقر، الشركة المتحدة، سوريا، ص 555.
[47]- أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، (م س)، 190/11.
[48]- أبوبكر محمد بن سهل بن السرّاج، الأصول في النحو، (م س)، 213/1.
[49]- جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، (م س)، ص234.
[50]- بهاء الدين عبدالله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (م س)، 243/2.
[51]- عمرو بن عثمان بن قمبر سيبويه، الكتاب، (م، س)، 44/1.
[52]- بهاء الدين عبدالله بن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (م س)، 278/2.
[53]- أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، (م س)، 412/5.
[54]- عمرو بن عثمان بن قمبر سيبويه، الكتاب، (م س)، 118/2-119، 174.
[55]- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (م س)، 336/2.
[56]- جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندى، (م س)، ص 237-238.

[57]- عباس حسن، النحو الوفي، (م س)، 417/2-418.
[58]- بهاء الدين عبدالله ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (م س)، 286/2-287.
[59]- أبو الفضل محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، (م س)، 281/3.
[60]- جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (م س)، 231/4.
[61]- علي بن محمد الجرجاني، (1983)، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص 148.
[62]- عباس حسن، النحو الوافي، (م س)، 518/4.